E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٥
Issue 85

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٦
Abr. - May. - June. / 2026

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
ا.م.د محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. صالح عباس محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.د. ياسين سعد محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. كاظم علي مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد كريم كاظم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
أ.د. وليد سالم محمد	جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية.
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة	جامعة كركوك – قسم العلوم السياسية .
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان	جامعة البصرة – كلية القانون
أ.د. مرتضى ساهي شنشول	جامعة ميسان – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد عبد السلام وليد	جامعة الاسكندرية – مصر
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

الفريق الفني والاداري

مبرمج . رؤى عبد الحسين أدارة الموقع الاليكتروني	مدير . فرح سهيل الشؤون الادارية والمالية	د. زهراء كريم جاسم متابعة الابحاث
م.د محمد مجيد حسين ابحاث طلبة الدراسات العليا	م.د. مصطفى صادق عواد ادارة صفحات التواصل	أ.د.حذام بدر تدقيق اللغة العربية

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:

1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط : https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions
2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
3. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين.
6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهد .

- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولاتعبر عن راي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيأة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.
E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الاليكتروني
https://pissue.iq/index.php/pissue

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
.1	الادوار الصينية في الحرب الامريكية – الصهيونية على إيران أ.د. اسامة مرتضى باقر م.م. زينب نعيم صدام	24_1
.2	سياسات الصمود المجتمعي للوقاية من التطرف والعنف ا.د. فلاح خلف كاظم	40_25
.3	مستقبل هيمنة الدولار في ظل التوظيف السياسي: دراسة قياسية 2015-2030 أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق الباحث: غدير حيدر محمد علي	59_41
.4	المفاجأة الادراكية وأثرها في البيئة الإستراتيجية الإقليمية والدولية: نماذج مختارة أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري	87_60
.5	التيار الشعبوي في الولايات المتحدة الأمريكية، اليمين البديل أنموذجاً ا.م.د. فارس تركي محمود	109_88
.6	تحديات التحليل السياسي في أثناء النزاعات المسلحة: مقاربة نظرية وتحليلية لحالات مختارة ا.م.د. محمد محي الجنابي	129_110
.7	الحكومة الإلكترونية وتأثيرها في فاعلية الأداء الحكومي/ البحرين انموذجاً أ.م.د. هدى هادي محمود	144_130
.8	دور المملكة العربية السعودية في سياسات انتاج الطاقة بعد الازمة الاوكرانية ا.م. د. يسرى مهدي صالح	163_145
.9	سوسيولوجيا العنف السياسي في غزة: إعادة تشكيل المجتمع تحت الإبادة والقصف دراسة في أنماط الانضباط الاجتماعي والتضامن الشعبي في سياق العدوان والإبادة" د.حسام حسن أبو ستة	187_164
.10	ستون عاماً على نشأة تخصص العلوم السياسية في العراق – مراجعة – تحليل – تقييم م.م. كل فخار فالح جهاد أ.م.د. رغد علي حسن م.د. محمد جبار حسين	206_188
.11	العلاقة بين النمو السكاني وتحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2015 م.د. أحمد عبد الجبار حميد	227_207
.12	أبعاد المسألة الكردية وأثرها على مسار العلاقات العراقية التركية م د. سارة حامد ناجي	242_228

13.	التهديدات السيبرانية للبنية التحتية الحيوية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على الأمن الأوروبي م.د. مصطفى حسن عواد	258_243
14.	استراتيجية الامن الجماعي ودوره في النهوض الاقتصادي (اقليم جنوب شرق اسيا انموذجاً) م.د فينوس غالب كامل	274_259
15.	التحولات المالية العربية ودور العملات الرقمية في العلاقات الاقتصادية الدولية بعد 2020 (العراق انموذجاً) م.م. حنين عامر عايد القرغولي	289_275
16.	العقوبات الاقتصادية كأداة للضغط الدولي : الحرب الروسية الأوكرانية أنموذجاً م.م. نور الهدى عماد كاظم	310_290
17.	مركزية القوة في الاستراتيجية الامريكية بعد الحرب الروسية الاوكرانية م.م سراج مهند منير	328_311
18.	مراجعة مقال: أ.م.د أوراد محمد مالك كمونه	أ_ج

استراتيجية الامن الجماعي ودوره في النهوض الاقتصادي
(اقليم جنوب شرق اسيا انموذجاً)▽

The strategy of collective security and its role in economic development
(Southeast Asia as a case study)

م.د فينوس غالب كامل* Dr. Venus Ghalib Kamel

الملخص:

يتناول هذا البحث استراتيجية الأمن الجماعي بوصفها أحد الأطر الأساسية التي تعتمدها الدول لتعزيز الاستقرار الإقليمي، وانعكاس ذلك على تحقيق التنمية الاقتصادية، مع التركيز على إقليم جنوب شرق آسيا بوصفه نموذجاً تطبيقياً، وينطلق البحث من فرضية مفادها أن الأمن الجماعي يسهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في تهيئة بيئة مستقرة تشجع على الاستثمار، وتدعم التكامل الاقتصادي بين الدول.

يعرض البحث تطور مفهوم الأمن الجماعي وأبعاده السياسية والاقتصادية، مع تحليل دور المنظمات الإقليمية، ولاسيما رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، في ترسيخ مبادئ التعاون الأمني وتقليل النزاعات البينية، كما يناقش العلاقة التبادلية بين الأمن والاستقرار من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، من خلال دراسة مؤشرات التنمية والاستثمار والتجارة في الإقليم.

ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة، إلى جانب المنهج المقارن لبيان خصوصية تجربة جنوب شرق آسيا مقارنةً بأقاليم أخرى. وتوصل البحث إلى أن اعتماد استراتيجيات الأمن الجماعي أسهم بشكل ملحوظ في خلق بيئة مستقرة، انعكست إيجاباً على جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

ويخلص البحث إلى أن الأمن لم يعد مفهوماً عسكرياً بحتاً، بل أصبح ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، مما يستدعي تعزيز آليات التعاون الإقليمي وتطويرها بما يتلاءم مع التحديات المعاصرة.

الكلمات المفتاحية : الأمن الجماعي، التنمية الاقتصادية، جنوب شرق آسيا، الآسيان، الاستقرار الإقليمي.

Abstract :

This study examines the strategy of collective security as a fundamental framework adopted by states to enhance regional stability and its impact on economic development, with Southeast Asia as a case study. The research is based on the hypothesis that collective security contributes directly and indirectly to creating a stable environment that encourages investment and supports economic integration among states.

▽ تاريخ التقديم : 2026/4/9 تاريخ القبول: 4 /6 /2026 تاريخ النشر: 30/6/ 2026
* جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية venus.g@cis.uobaghdad.edu.iq
This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International
/ | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

The study explores the evolution of the concept of collective security and its political and economic dimensions, analyzing the role of regional organizations, particularly the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN), in promoting security cooperation and reducing intra-regional conflicts. It also discusses the interrelationship between security and stability on one hand, and economic growth on the other, by examining development, investment, and trade indicators within the region.
The research adopts a descriptive-analytical approach to examine the phenomenon, along with a comparative method to highlight the uniqueness of Southeast Asia's experience compared to other regions. The findings indicate that collective security strategies have significantly contributed to creating a stable environment, positively reflected in attracting foreign investment and enhancing sustainable economic growth.
The study concludes that security is no longer a purely military concept, but a fundamental pillar for achieving economic development, necessitating the strengthening and modernization of regional cooperation mechanisms to address contemporary challenges.
Keywords : Collective Security, Economic Development, Southeast Asia, ASEAN, Regional Stability.

- **المقدمة :**

يشهد النظام الدولي المعاصر تحولات متسارعة فرضت على الدول البحث عن آليات جديدة لضمان أمنها واستقرارها، ولم يعد الأمن مقتصراً على البعد العسكري، بل امتد ليشمل أبعاداً اقتصادية وتنموية. وفي هذا السياق، برزت استراتيجية الأمن الجماعي كأحد أهم الأطر التي تسعى من خلالها الدول إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي عبر التعاون المشترك، بما ينعكس إيجاباً على مسارات التنمية الاقتصادية.

وتعد تجربة إقليم جنوب شرق آسيا، ولاسيما من خلال رابطة دول الآسيان (ASEAN)، نموذجاً بارزاً في توظيف الأمن الجماعي لتحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز النمو، إذ استطاعت دول الإقليم تقليل حدة النزاعات وبناء بيئة مستقرة جذبت الاستثمارات وعززت التجارة.

- **أهمية البحث :**

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يعالج أحد الموضوعات الحيوية في حقل العلاقات الدولية، والمتمثل في العلاقة التفاعلية بين الأمن الجماعي والتنمية الاقتصادية، في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، فلم يعد الأمن ينظر إليه بوصفه مفهوماً عسكرياً تقليدياً، بل أصبح يشكل ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.

كما تبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على تجربة إقليم جنوب شرق آسيا، التي تعد من أنجح النماذج في توظيف آليات الأمن الجماعي لتعزيز التكامل الإقليمي والنمو الاقتصادي، الأمر الذي

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

يجعلها نموذجاً قابلاً للدراسة والاستفادة منه، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن والتنمية.

إضافة إلى ذلك، يكتسب البحث أهميته من محاولته الربط بين البعدين الأمني والاقتصادي ضمن إطار تحليلي متكامل، بما يسهم في إثراء الأدبيات الأكاديمية، ويفتح المجال أمام صناع القرار لفهم أفضل لكيفية توظيف الاستراتيجيات الأمنية في خدمة الأهداف التنموية.

- **اشكالية البحث** : تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى أسهمت استراتيجية الأمن الجماعي في إقليم جنوب شرق آسيا في تحقيق النهوض الاقتصادي، وما طبيعة العلاقة التفاعلية بين الاستقرار الأمني والتكامل الاقتصادي في ظل التحولات الدولية المعاصرة؟ ويتفرع عن ذلك عدة تساؤلات فرعية:

1. ما دور الآسيان في بناء منظومة الأمن الجماعي؟
2. كيف انعكس الاستقرار الأمني على مؤشرات النمو الاقتصادي؟
3. ما تأثير التنافس الدولي على فاعلية هذا النموذج؟

- **فرضية البحث** : ينطلق البحث من فرضية مفادها أن:

اعتماد دول جنوب شرق آسيا على استراتيجية الأمن الجماعي ضمن إطار مؤسسي (الآسيان) أسهم بشكل فاعل في تحقيق الاستقرار السياسي، والذي انعكس بدوره على تعزيز النمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي، إلا أن هذه العلاقة تبقى مرهونة بمدى تأثر الإقليم بالتنافسات الدولية والتهديدات غير التقليدية.

الاطار المنهجي للبحث : لتحقيق أهداف البحث والإجابة على إشكالياته، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مدعوماً بالمؤشرات الكمية المتعلقة بالنمو الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وحجم التجارة البينية في إقليم جنوب شرق آسيا، وذلك بهدف تقديم تحليل أكثر دقة للعلاقة بين الأمن والتنمية.

- **هيكلية البحث** :

تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور رئيسية، تناول المحور الاول استراتيجية الأمن الجماعي وتحولاته في النظام الدولي المعاصر من حيث المفهوم ووصفه كأداة لتحقيق الاستقرار الاقليمي والترابط ما بين الامن الجماعي والتنمية الاقتصادية. اما المحور الثاني فقد تناول تجربة جنوب شرق آسيا في تفعيل الأمن الجماعي وتحقيق الامن الاقليمي و دور الأمن الجماعي في تقليل النزاعات و كفاءة النموذج الأمني في الآسيان. اضافة الى المحور الثالث تناول انعكاسات الأمن الجماعي على النهوض الاقتصادي (دراسة تحليلية) و أثر الاستقرار الأمني على المؤشرات الاقتصادية ودعم التكامل الاقتصادي وينتهي بتحليل العلاقة بين الأمن والنمو الاقتصادي.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

اولاً : استراتيجية الأمن الجماعي وتحولاته في النظام الدولي المعاصر

شهد مفهوم الأمن الجماعي تحولات جوهرية في ظل التغيرات المتسارعة في بنية النظام الدولي، لاسيما مع تصاعد التهديدات غير التقليدية وتزايد الترابط بين الدول، ولم يعد الأمن مقتصراً على الجانب العسكري، بل أصبح يشمل أبعاداً اقتصادية وتكنولوجية وإنسانية. كما أسهمت العولمة في تعقيد البيئة الأمنية، مما دفع الدول إلى تبني استراتيجيات قائمة على التعاون الجماعي. وفي هذا الإطار، برز الأمن الجماعي كأداة لتحقيق الاستقرار الإقليمي وتعزيز فرص التنمية الاقتصادية.

1. التحول في مفهوم الأمن الجماعي

أ. التحول من الأمن العسكري إلى الأمن الشامل

لم يعد الأمن الجماعي مفهوماً عسكرياً تقليدياً، بل أصبح يشمل أبعاداً متعددة تمس مختلف جوانب الحياة، فقد أظهرت الأزمات العالمية مثل جائحة كورونا (كوفيد-19)، أن التهديدات غير العسكرية قد تكون أكثر خطورة من الحروب التقليدية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، 2022، ص45). كما يشير عدد من الباحثين العرب إلى أن التحول نحو (الأمن الشامل) يعكس إدراكاً متزايداً لأهمية الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق الاستقرار من حيث (الأمن الاقتصادي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن السيبراني) (الزبيدي،2021، ص 66).

ب. تأثير العولمة والتكنولوجيا

أدت العولمة إلى تعميق الترابط بين الدول، مما جعل الأزمات تنتقل بسرعة وتتجاوز الحدود الجغرافية. ولم تعد الدولة قادرة على مواجهة التهديدات بمفردها، الأمر الذي عزز من أهمية الأمن الجماعي (World Economic Forum, 2023, p.32). ويرى بعض الباحثين أن العولمة ساهمت في إضعاف مفهوم السيادة التقليدية، مقابل تعزيز الحاجة إلى التعاون الإقليمي لمواجهة التحديات المشتركة (الحربي،2020، ص 112).

ت. **الأمن الاقتصادي كجزء من الأمن القومي** أصبح الاقتصاد أحد المرتكزات الأساسية للأمن، حيث إن الاستقرار الاقتصادي يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي، كما أن الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية تكون أكثر عرضة للاضطرابات (صندوق النقد الدولي (IMF)، 2023، ص 39). وتؤكد دراسات عربية حديثة أن تحقيق التنمية الاقتصادية يمثل أحد أهم مداخل تعزيز الأمن الوطني، خاصة في الدول النامية (عبد الكريم، 2019، ص 91).

2. الأمن الجماعي كأداة لتحقيق الاستقرار الإقليمي

أ. **إدارة النزاعات :** يسهم الأمن الجماعي في الحد من النزاعات عبر توفير آليات سلمية لإدارتها، مثل التفاوض والوساطة، مما يقلل من احتمالات اللجوء إلى القوة (الأمم المتحدة،2021، ص 60).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

كما تشير دراسات عربية إلى أن غياب آليات الأمن الجماعي الفعالة في بعض الأقاليم يعد سبباً رئيسياً في استمرار النزاعات (الساعدي،2022، ص 44).

ب. بناء الثقة بين الدول

يلعب الأمن الجماعي دوراً مهماً في تعزيز الثقة بين الدول، من خلال:

- الشفافية
- الحوار
- الالتزام بالقواعد

وتؤكد الأدبيات العربية أن بناء الثقة يمثل شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار الإقليمي (الجبوري، 2018، ص 73).

ت. دور المؤسسات الإقليمية

تعد المؤسسات الإقليمية أحد أهم أدوات تفعيل الأمن الجماعي، حيث تسهم في تنظيم العلاقات بين الدول وتعزيز التعاون.

وقد أظهرت التجارب الدولية أن وجود مؤسسات فعالة يساهم في تقليل التوترات وتحقيق الاستقرار (ASEAN, 2020, p.18).

3. الترابط بين الأمن الجماعي والتنمية الاقتصادية

أ. البيئة الآمنة كمدخل للاستثمار

يمثل الاستقرار الأمني عاملاً أساسياً في جذب الاستثمارات، حيث يفضل المستثمرون البيئات المستقرة ذات المخاطر المنخفضة (UNCTAD, 2023, p.64).

كما تشير دراسات عربية إلى أن غياب الأمن يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال وتراجع النمو الاقتصادي (الطائي،2021، ص 55).

ب. الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي

ترتبط معدلات النمو الاقتصادي بالاستقرار السياسي، حيث إن النزاعات تؤثر سلباً على الإنتاج والاستثمار من خلال معادلة : تقليل النزاعات = زيادة النمو

الاستقرار = استدامة التنمية (البنك الدولي،2024، ص 51)

ت. الأمن والتنمية المستدامة

أصبحت التنمية المستدامة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأمن، حيث لا يمكن تحقيق التنمية في ظل بيئة غير مستقرة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2022، ص 41).

كما تؤكد الدراسات العربية أن تحقيق الأمن يشكل الأساس لأي مشروع تنموي ناجح (الكعبي،2020، ص 102).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

يتضح أن مفهوم الأمن الجماعي قد تطور ليشمل أبعاداً متعددة تتجاوز الإطار العسكري، ليصبح أداة شاملة لتحقيق الاستقرار والتنمية، كما أن الأمن الجماعي يسهم في إدارة النزاعات وبناء الثقة بين الدول مما يعزز من فرص التعاون الإقليمي، وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة تكاملية بين الأمن والتنمية الاقتصادية، حيث يشكل الاستقرار الأمني شرطاً أساسياً لتحقيق النمو المستدامة، فإن تعزيز آليات الأمن الجماعي يمثل ضرورة لمواجهة التحديات المعاصرة .

ثانياً : تجربة جنوب شرق آسيا في تفعيل الأمن الجماعي

تعد منطقة جنوب شرق آسيا من أبرز الأقاليم التي نجحت في تطوير نموذج خاص للأمن الجماعي قائم على التعاون الإقليمي وتجنب الصراعات المباشرة بين الدول، وقد برزت رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) كإطار مؤسسي أسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال تبني مبادئ الحوار، وعدم التدخل، والتوافق. ومع تصاعد التنافس الدولي في المنطقة، خصوصاً بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، ازدادت أهمية هذا النموذج في إدارة التوازنات الأمنية، كما أن نجاح الآسيان لم ينعكس فقط على الاستقرار السياسي بل امتد ليشمل تعزيز النمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي.

1. نشأة وتطور رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)

أ. الخلفية التاريخية للنشأة

تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) في 8 آب/أغسطس 1967 بموجب إعلان بانكوك، وضمت في بدايتها خمس دول هي: إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، وتايلند، وذلك بهدف تعزيز الاستقرار الإقليمي والتعاون السياسي والاقتصادي في ظل التوترات الدولية آنذاك.

ومع تطور الإقليم واتساع نطاق التعاون، شهدت الرابطة عدة موجات توسع، حيث انضمت بروناي دار السلام عام 1984، ثم فيتنام عام 1995، تلتها لاوس وميانمار عام 1997، وأخيراً كمبوديا عام 1999، ليكتمل بذلك عدد الدول الأعضاء إلى عشر دول .

وقد أسهم هذا التوسع في تعزيز البعد الإقليمي للرابطة، وتحويلها من إطار محدود إلى منظمة إقليمية شاملة، قادرة على لعب دور فاعل في تحقيق الأمن الجماعي ودعم التكامل الاقتصادي في جنوب شرق آسيا (أشاريا،2014، ص 55).

ب. أهداف ومبادئ الآسيان

تقوم الآسيان على مجموعة من المبادئ الأساسية التي شكلت قاعدة الأمن الجماعي في الإقليم، وأهمها:

- احترام سيادة الدول
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية
- تسوية النزاعات بالطرق السلمية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

- تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي

وتشير الدراسات إلى أن هذه المبادئ ساعدت في تقليل احتمالات النزاع بين الدول الأعضاء (العربي،2020، ص 88).

ت. التطور المؤسسي للآسيان

لم يقتصر تطور رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) على التوسع العددي، بل شهدت انتقالاً تدريجياً من إطار تعاوني مرن إلى بنية مؤسسية أكثر تنظيماً وتكاملاً. فقد مثل إقرار ميثاق الآسيان عام 2007 نقطة تحول نوعية، حيث منح الرابطة شخصية قانونية دولية، ورسخ قواعد العمل المؤسسي، وحدد مبادئ الحوكمة والتعاون بين الدول الأعضاء.

وتم إنشاء مجلس التنسيق الآسيوي، وتفعيل الأمانة العامة للآسيان في جاكرتا، إلى جانب إطلاق مجتمعات الآسيان الثلاث (السياسية–الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية–الثقافية) عام 2015، مما عزز من تكامل السياسات ورفع مستوى التنسيق بين الدول الأعضاء، حيث تطورت من مجرد إطار تعاون سياسي إلى منظمة إقليمية شاملة تشمل (التعاون الأمني، التكامل الاقتصادي، التعاون الاجتماعي والثقافي) وقد عزز هذا التطور من قدرتها على التعامل مع التحديات الإقليمية والدولية (ASEAN, 2008,pp. 3–5).

2. آليات الأمن الجماعي في الآسيان

فيما يتعلق بآليات الأمن الجماعي، فإن الآسيان لم تعتمد نموذجاً تقليدياً قائماً على التحالفات العسكرية، بل طورت ما يُعرف بـ "النهج الآسيوي" (ASEAN Way)، القائم على:

- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية
- التوافق في اتخاذ القرار
- الحوار والتسوية السلمية للنزاعات

وقد ترجمت هذه المبادئ إلى مؤسسات وآليات عملية، من أبرزها :

أ. منتدى الآسيان الإقليمي (ARF)

يُعد منتدى الآسيان الإقليمي أحد أهم أدوات الأمن الجماعي، حيث يجمع دول الإقليم مع قوى كبرى لمناقشة القضايا الأمنية مثل (تعزيز الحوار الأمني، بناء الثقة، منع التصعيد)، وقد ساهم هذا المنتدى في تقليل التوترات في بحر الصين الجنوبي (ASEAN, 2021, p.22).

ب. معاهدة الصداقة والتعاون (TAC)

تمثل هذه المعاهدة إطاراً قانونياً يحدد قواعد العلاقات بين الدول الأعضاء، حيث تؤكد على:

- التسوية السلمية للنزاعات
- احترام السيادة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

- عدم استخدام القوة

وتعد من أهم ركائز الاستقرار الإقليمي (تانغ،2022، ص 41).

ت. الدبلوماسية الوقائية

تعتمد الآسيان على ما يعرف بالدبلوماسية الوقائية، والتي تهدف إلى:

- منع نشوب النزاعات قبل حدوثها
- إدارة الأزمات بشكل مبكر
- تعزيز الحوار المستمر

وهذه الدبلوماسية تعد من أبرز عوامل نجاح الأمن الجماعي في الإقليم (ASEAN, 2020, p.15).

3. التحديات الأمنية في إقليم جنوب شرق آسيا

أ. النزاعات الإقليمية (بحر الصين الجنوبي)

تعد النزاعات في بحر الصين الجنوبي من أكثر القضايا تعقيداً في إقليم جنوب شرق آسيا، إذ تتداخل فيها اعتبارات سيادية واقتصادية واستراتيجية، ويعود أصل هذه النزاعات إلى تداخل مطالب السيادة بين عدة أطراف، أبرزها الصين، فيتنام، الفلبين، ماليزيا، بروناي، وتايوان، حول جزر ومناطق بحرية مثل جزر سبراتلي وباراسيل (Taylor, 2020, p. 118).

وتتعدد أسباب النزاع ويمكن إجمالها في الآتي:

- تعارض مطالب السيادة: تعتمد الصين على ما يعرف بـ(خطوط التسع نقاط) خطوط التسع نقاط (Nine-Dash Line) هي خط متقطع ترسمه الصين على خرائط بحر الصين الجنوبي ليعبر عن نطاق مطالبها الواسعة بالسيادة والحقوق البحرية في معظم مساحة هذا البحر، يظهر الخط على شكل تسع شرطات متقطعة تحيط بحوالي 80–90% من بحر الصين الجنوبي، وتستخدمه الصين لتأكيد ما تعتبره حقوقاً تاريخية في المياه والجزر والموارد (مثل النفط والغاز ومصايد الأسماك). وهو سبب جدل لانه يتداخل مع المناطق الاقتصادية الخالصة (EEZ) لدول أخرى مثل: فيتنام، الفلبين، ماليزيا، بروناي. ولا يتوافق بوضوح مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) التي تحدد الحقوق البحرية بناءً على المسافات من السواحل لتأكيد أحقيتها بمساحات واسعة من البحر، في حين تستند دول أخرى إلى قواعد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) لتحديد مناطقها الاقتصادية الخالصة (Permanent Court of Arbitration, 2016, pp. 117–120).
- الأهمية الاقتصادية: يحتوي البحر على احتياطات محتملة من النفط والغاز، إضافة إلى كونه من أهم ممرات التجارة العالمية، حيث تمر نسبة كبيرة من التجارة البحرية الدولية عبره (World Trade Organization, 2023, p. 71) .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

- الأهمية الاستراتيجية والعسكرية: يتيح التحكم بالممرات البحرية تعزيز النفوذ الإقليمي والدولي، ما يدفع الدول إلى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة (Acharya, 2018, p. 101).
- تصاعد القومية الوطنية: تُستخدم قضايا السيادة البحرية داخلياً لتعزيز الشرعية السياسية، مما يصعّب تقديم تنازلات (Goh, 2016, p. 54).

ولم يتحول النزاع إلى حرب شاملة، لكن نتج عنه مجموعة من النتائج والتداعيات:

- زيادة عسكرة المنطقة: شهدت السنوات الأخيرة تعزيزاً للوجود العسكري وبناء منشآت في بعض الجزر المتنازع عليها، ما رفع من مستوى التوتر.
- تدويل القضية: أصبحت النزاعات محط اهتمام قوى كبرى، خاصة الولايات المتحدة، التي تؤكد على حرية الملاحة، مقابل تمسك الصين بمطالبها السيادية (World Economic Forum, 2024, p. 37).
- اللجوء إلى التحكيم الدولي: من أبرز المحطات حكم محكمة التحكيم الدائمة عام 2016 في قضية الفلبين ضد الصين، والذي رفض الأساس القانوني لخطوط التسع نقاط، رغم عدم اعتراف الصين به.
- تعزيز الدبلوماسية الإقليمية: سعت الآسيان إلى احتواء التوتر عبر الحوار والعمل على مدونة سلوك (Code of Conduct) لتنظيم التعامل في البحر.
- انعكاسات اقتصادية غير مباشرة: أسهمت حالة عدم اليقين في التأثير على بعض الاستثمارات، لكنها في الوقت نفسه دفعت الدول إلى تنويع شراكاتها وتعزيز التعاون الاقتصادي لتقليل المخاطر، ورغم جهود الآسيان، إلا أن غياب موقف موحد أضعف قدرتها على الحسم (Allman, 2019, p. 63).

ب. التنافس الدولي (الولايات المتحدة الامريكية – الصين)

يشكل التنافس بين الولايات المتحدة الامريكية والصين أحد أهم محددات البيئة الأمنية والاقتصادية في إقليم جنوب شرق آسيا، إذ يتجاوز كونه صراع نفوذ تقليدي ليعكس إعادة تشكيل ميزان القوة في النظام الدولي، الأمر الذي ينعكس مباشرة على فاعلية الأمن الجماعي داخل إطار الآسيان والتنافس بين القوى الكبرى كعامل مؤثر في أمن الإقليم، حيث تسعى الصين لتعزيز نفوذها وتعمل الولايات المتحدة الامريكية على موازنة النفوذ الصيني، وهذا التنافس يفرض تحديات على استقلالية القرار الإقليمي (مينغ،2021، ص 27). ويرتبط هذا التنافس بعدة دوافع :

- دوافع استراتيجية–جيوسياسية: سعي الولايات المتحدة للحفاظ على موقعها كقوة مهيمنة في آسيا–المحيط الهادئ، مقابل سعي الصين لتعزيز نفوذها الإقليمي وتأمين محيطها البحري (Acharya, 2018, pp. 100–105).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

- أهمية الممرات البحرية: يمر عبر بحر الصين الجنوبي جزء كبير من التجارة العالمية وإمدادات الطاقة، ما يجعله ذا قيمة استراتيجية عالية للطرفين (World Trade Organization, 2023, pp. 70–75).
- التنافس الاقتصادي والتكنولوجي: توسع الصين عبر مبادرة "الحزام والطريق" يقابله تحرك أمريكي عبر أطر مثل (IPEF Indo-Pacific Economic Framework)، إلى جانب التنافس في سلاسل التوريد والتكنولوجيا المتقدمة (World Bank, 2024, pp. 50–55).

ولم يقتصر التنافس على البعد العسكري، بل اتخذ طابعاً متعدد الأبعاد:

- الأداة العسكرية والأمنية: تعزيز الوجود البحري الأمريكي، مقابل تحديث الصين لقدراتها البحرية وبناء منشآت في مناطق متنازع عليها (Taylor, 2020, p. 115).
- الأداة الاقتصادية: استثمارات صينية واسعة في البنية التحتية (BRI) مقابل مبادرات أمريكية لدعم الشراكات الاقتصادية والمرونة في سلاسل التوريد.
- الأداة الدبلوماسية والمؤسسية: توسيع الشراكات والتحالفات (مثل QUAD وAUKUS) مقابل تعميق الصين لعلاقاتها الثنائية مع دول الآسيان (World Economic Forum, 2024, pp. 35–40).

ويتركز التنافس في عدة ملفات (بحر الصين الجنوبي كنقطة احتكاك رئيسية، سلاسل التوريد والتصنيع (نقل الاستثمارات إلى فيتنام وإندونيسيا)، البنية التحتية والطاقة عبر مشاريع تمويلية متنافسة، الفضاء الرقمي والتكنولوجي (شبكات الجيل الخامس، الأمن السيبراني))، وبرز تأثير هذا التنافس على الأمن الجماعي في الآسيان من خلال:

- يفرض التنافس ضغوطاً على دول الآسيان، ما يدفعها إلى سياسة "التوازن المرن" لتجنب الانحياز.
- الحد من قدرة الآسيان على تبني مواقف موحدة في بعض القضايا الحساسة، خصوصاً بحر الصين الجنوبي.
- دفع الدول إلى تعزيز التعاون الأمني الداخلي لمواجهة المخاطر المشتركة.

وبرزت هذه التأثيرات الاقتصادية من جانبين :

إيجابياً: يؤدي التنافس إلى تدفق الاستثمارات ونقل سلاسل الإنتاج إلى دول الآسيان، ما يعزز النمو الاقتصادي (UNCTAD, 2023, pp. 60–65).

سلبياً: يخلق حالة عدم يقين قد تؤثر على استقرار الأسواق والتخطيط طويل الأمد، حيث يعزز من أهمية الإقليم كمركز بديل في سلاسل التوريد العالمية، خصوصاً في ظل إعادة تموضع الشركات الدولية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

يتضح أن التنافس الأمريكي–الصيني لا يمثل تهديداً مطلقاً ولا فرصة مطلقة، بل هو متغير مزدوج التأثير، فهو يدعم النمو الاقتصادي عبر الاستثمارات والتنافس على النفوذ ويضغط في الوقت نفسه على تماسك الأمن الجماعي داخل الآسيان .

وعليه، فإن قدرة دول جنوب شرق آسيا على إدارة هذا التنافس دون الانخراط فيه تمثل عاملاً حاسماً في الحفاظ على التوازن بين الاستقرار الأمني واستمرار النهوض الاقتصادي (World Economic Forum, 2023, p.44).

يتضح أن تجربة جنوب شرق آسيا تمثل نموذجاً متقدماً في تطبيق مفهوم الأمن الجماعي، حيث نجحت دول الآسيان في بناء إطار مؤسسي قائم على التعاون والحوار بدل الصراع. كما أن هذا النموذج لم يحقق فقط استقراراً أمنياً، بل أسهم بشكل مباشر في تعزيز النمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي. ومع ذلك، فإن استمرار التحديات، لاسيما التنافس الدولي والنزاعات البحرية، يفرض ضرورة تطوير آليات الأمن الجماعي بما يضمن فاعلية أكبر في المستقبل .

ثالثاً : انعكاسات الأمن الجماعي على النهوض الاقتصادي في إقليم جنوب شرق آسيا

يعد الأمن الجماعي من أهم المفاهيم التي أعادت تشكيل بنية العلاقات الدولية في النظام المعاصر، إذ لم يعد يقتصر على منع الحروب أو احتواء النزاعات، بل أصبح يرتبط بشكل مباشر بقدرة الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار طويل الأمد. وفي هذا الإطار، تقدم تجربة جنوب شرق آسيا نموذجاً متقدماً لفهم العلاقة التفاعلية بين الأمن والتنمية، حيث نجحت دول الآسيان في تحويل الإقليم من منطقة صراع تاريخي إلى مركز اقتصادي عالمي فاعل. وقد تزايدت أهمية هذه التجربة في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة، مما يجعل تحليلها ضرورياً لفهم اتجاهات الاقتصاد العالمي مستقبلاً.

1. أثر الاستقرار الأمني في تعزيز النمو الاقتصادي الإقليمي

يعد الاستقرار الأمني أحد أهم العوامل التي تحدد مسار النمو الاقتصادي في أي إقليم، إذ يشكل البيئة الأساسية التي تبنى عليها حركة الاستثمار والتجارة. وفي حالة جنوب شرق آسيا، لعبت آليات التعاون الأمني ضمن إطار الآسيان دوراً محورياً في تقليل حدة النزاعات وتعزيز الاستقرار الإقليمي، مما انعكس بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء (رابح،2021، ص 132).

فقد ساهم هذا الاستقرار في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبحت دول مثل فيتنام وإندونيسيا وماليزيا من أبرز الوجهات الاستثمارية في آسيا النامية. وتشير تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن انخفاض المخاطر السياسية في الإقليم كان عاملاً أساسياً في جذب رؤوس الأموال العالمية (UNCTAD, 2023, p.64).

كما انعكس الاستقرار الأمني على تنشيط التجارة البينية، حيث أدى غياب النزاعات المسلحة وتنامي الثقة السياسية إلى بناء شبكة اقتصادية مترابطة بين دول الإقليم. وتؤكد منظمة التجارة العالمية أن

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الاستقرار السياسي يعد أحد أهم محددات توسع التجارة الدولية (World Bank,2024, p.33).

وساهم الأمن الجماعي في استقرار الأسواق المالية وتقليل التقلبات الاقتصادية، مما عزز قدرة دول الإقليم على الاندماج في الاقتصاد العالمي، خاصة في ظل توسع دورها في سلاسل التوريد العالمية.

2. دور الأمن الجماعي في تعزيز التكامل الاقتصادي داخل الآسيان

لقد شكل الأمن الجماعي الأساس الذي مكن دول جنوب شرق آسيا من الانتقال من التعاون السياسي التقليدي إلى مرحلة التكامل الاقتصادي العميق. ويعد إنشاء منطقة التجارة الحرة للآسيان (AFTA) أحد أبرز نتائج هذا الاستقرار، حيث ساهم في إزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء (World Trade Organization, 2023, p.71).

ومع مرور الوقت، تطور هذا التكامل ليشمل قطاعات الإنتاج والصناعة والتكنولوجيا، مما جعل الإقليم أحد أهم مراكز التصنيع العالمية، خاصة في الصناعات الإلكترونية. وقد أصبحت دول الآسيان جزءاً أساسياً من سلاسل القيمة العالمية، حيث تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على استقرار الإقليم كمركز إنتاج طويل الأمد (ASEAN, 2021, p.33).

كما أدى هذا التكامل إلى تعزيز مفهوم الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، بحيث أصبح الاقتصاد عاملاً يحد من احتمالات الصراع ويعزز من منطق التعاون، وهو ما جعل تجربة الآسيان نموذجاً ناجحاً في التكامل الإقليمي للدول النامية(Asian Development Bank, (2024, p.88.

3. التفاعل بين الأمن والتنمية والتحولات الجيوسياسية والتوقعات المستقبلية

تتسم العلاقة بين الأمن والتنمية في جنوب شرق آسيا بأنها علاقة تفاعلية معقدة، إذ لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. فالأمن الجماعي أسهم في خلق بيئة مستقرة مكنت من تحقيق نمو اقتصادي متسارع، وفي المقابل عزز هذا النمو من الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل الإقليم، مما أدى إلى نشوء دورة متكاملة من التنمية والاستقرار.

لكن هذه الديناميكية الإيجابية تواجه اليوم تحديات متصاعدة ترتبط مباشرة بالتحولات في النظام الدولي. إذ يشهد الإقليم تصاعداً واضحاً في حدة التنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين، وهو ما انعكس على السياسات الأمنية والاقتصادية لدول الآسيان، وأضعف في بعض الأحيان قدرتها على الحفاظ على الحياد الاستراتيجي (رابح،2021، ص 132).

كما أن التطورات في بحر الصين الجنوبي تمثل أحد أهم مصادر التوتر المستمر، نظراً لأهميته الاقتصادية المرتبطة بممرات التجارة العالمية وموارد الطاقة. وقد أدى هذا الوضع إلى زيادة عسكرة المنطقة بشكل تدريجي، مما يضع ضغوطاً مباشرة على استقرار الأمن الجماعي الإقليمي (Acharya, 2018, p.101).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وفي الوقت نفسه، ظهرت تهديدات جديدة غير تقليدية أصبحت أكثر تأثيراً من التهديدات العسكرية التقليدية، مثل الهجمات السيبرانية، والأمن الرقمي، والتغير المناخي، والأوبئة العالمية. وقد فرضت هذه التهديدات إعادة تعريف شاملة لمفهوم الأمن الجماعي، بحيث لم يعد مقتصراً على البعد العسكري، بل أصبح متعدد الأبعاد يشمل الاقتصاد والصحة والبيئة (Fravel, 2020, p.118).

في ضوء التحولات الجارية في النظام الدولي، يمكن القول إن مستقبل الأمن الجماعي في جنوب شرق آسيا سيتجه نحو إعادة تشكيل شاملة في بنيته ووظائفه. فمن المتوقع أن يتحول من نموذج تقليدي قائم على منع النزاعات إلى نموذج "الأمن الشامل" الذي يدمج بين الأمن الاقتصادي والرقمي والبيئي.

كما أن تصاعد الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، خصوصاً الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، سيحدث تحولاً نوعياً في إدارة الأمن الإقليمي، حيث ستصبح القرارات الأمنية أكثر اعتماداً على المعلومات اللحظية والتحليل التنبؤي بدل الأساليب التقليدية.

ومن الناحية الاقتصادية، يُتوقع أن يتحول إقليم جنوب شرق آسيا إلى أحد أهم مراكز القوة الاقتصادية العالمية، خاصة مع استمرار انتقال سلاسل الإنتاج العالمية من الصين إلى دول الآسيان، نتيجة ارتفاع التكاليف والتوترات التجارية. وهذا التحول يعزز من مكانة الإقليم كمركز بديل للإنتاج العالمي (World Economic Forum, 2024, p.37).

كما أن استمرار التنافس الأمريكي–الصيني قد يؤدي إلى إعادة تشكيل التحالفات الاقتصادية والأمنية في المنطقة، مما يجعل الآسيان أمام اختبار صعب للحفاظ على وحدتها المؤسسية. إلا أن قدرتها على اتباع سياسة "التوازن المرن" قد تمنحها فرصة لتعزيز دورها كقوة إقليمية مستقلة نسبياً داخل النظام الدولي متعدد الأقطاب.وعليه، فإن مستقبل الإقليم سيعتمد بشكل كبير على مدى نجاحه في:

- الحفاظ على الاستقرار الأمني الداخلي
- إدارة التوازن بين القوى الكبرى
- تطوير آليات تعاون أكثر مرونة
- التكيف مع التهديدات غير التقليدية

وفي حال نجاح هذه العوامل، فإن جنوب شرق آسيا مرشح ليصبح أحد أهم المراكز الاقتصادية والسياسية المؤثرة في العالم خلال العقود القادمة.

يتضح أن الأمن الجماعي يمثل حجر الأساس في دعم النهوض الاقتصادي في جنوب شرق آسيا، حيث أسهم في تحويل الإقليم من منطقة صراع إلى مركز اقتصادي عالمي متكامل. كما أن العلاقة بين الأمن والتنمية في هذا النموذج تتسم بطابع تفاعلي مستمر، يتأثر بالتحولات الجيوسياسية والتكنولوجية العالمية. وعلى الرغم من التحديات المتزايدة، فإن تجربة الآسيان تبقى نموذجاً ناجحاً يمكن أن يُحتذى به في أقاليم أخرى تسعى لتحقيق الأمن والتنمية معاً.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الخاتمة

يتضح من خلال دراسة موضوع استراتيجية الأمن الجماعي ودوره في النهوض الاقتصادي – إقليم جنوب شرق آسيا أنموذجاً أن الأمن الجماعي لم يعد مفهوماً تقليدياً يقتصر على منع النزاعات المسلحة أو احتواء الحروب، بل تحول في الفكر السياسي المعاصر إلى منظومة شاملة ترتبط ارتباطاً عضوياً بعمليات التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والاجتماعي. وقد برهنت تجربة جنوب شرق آسيا على هذا التحول بوضوح، إذ نجحت دول الآسيان في بناء نموذج إقليمي قائم على التعاون والحوار وعدم التدخل، مما أسهم في تخفيف حدة الصراعات التاريخية وتحويل الإقليم إلى فضاء أكثر استقراراً وانفتاحاً على الاقتصاد العالمي.

لقد أظهرت نتائج الدراسة أن هذا الاستقرار الأمني كان عاملاً محورياً في تعزيز الأداء الاقتصادي لدول الإقليم، من خلال زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوسيع حركة التجارة البينية، وتعميق الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. كما أسهم الأمن الجماعي في دعم مسار التكامل الاقتصادي داخل إطار الآسيان، خصوصاً عبر منطقة التجارة الحرة (AFTA)، الأمر الذي عزز من الترابط الاقتصادي بين الدول الأعضاء ورفع من قدرتها التنافسية على المستوى الدولي.

وفي ضوء ذلك، يمكن التأكيد أن الفرضية الرئيسة للدراسة، والتي مفادها أن الأمن الجماعي يسهم بشكل مباشر في تعزيز النهوض الاقتصادي من خلال توفير بيئة مستقرة تشجع الاستثمار وتدعم التكامل الإقليمي، قد تحققت بدرجة كبيرة وواضحة في حالة إقليم جنوب شرق آسيا. إذ أثبتت التجربة أن الاستقرار الأمني لم يكن مجرد عامل مساعد، بل كان شرطاً أساسياً لبناء النمو الاقتصادي واستدامته، وأن العلاقة بين الأمن والتنمية في هذا الإقليم اتسمت بطابع تفاعلي متبادل؛ حيث يدعم كل منهما الآخر ضمن دائرة متكاملة من الاستقرار والنمو.

إلا أن هذه النتيجة لا تعني أن العلاقة بين الأمن والتنمية علاقة خطية أو ثابتة، بل هي علاقة ديناميكية تتأثر بعوامل خارجية متعددة، أبرزها التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة والصين، إضافة إلى التهديدات غير التقليدية مثل الأمن السيبراني، والتغير المناخي، والأزمات الصحية العالمية، وهي عوامل قد تعيد تشكيل مفهوم الأمن الجماعي في المستقبل .

الاستنتاجات

1) ادى اعتماد دول جنوب شرق آسيا على آليات الأمن الجماعي داخل إطار الآسيان إلى خفض احتمالات الصراع البيني، الأمر الذي انعكس مباشرة على تحسين بيئة الاستثمار وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
2) أسهم الاستقرار الأمني الناتج عن التعاون الإقليمي في تقليل المخاطر السياسية والاقتصادية، مما أدى إلى تعزيز ثقة الفاعلين الاقتصاديين وتوسيع النشاط التجاري داخل الإقليم.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

3) إن إنشاء منطقة التجارة الحرة للآسيان (AFTA) لم يكن نتيجة اقتصادية بحتة، بل جاء كنتيجة مباشرة لـ توافر بيئة أمنية مستقرة، مما يؤكد أن الأمن كان شرطاً سابقاً وممهداً للتكامل الاقتصادي.
4) أدى تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول الآسيان إلى تقليل دوافع الصراع السياسي، وهو ما يعكس علاقة عكسية بين مستوى التكامل الاقتصادي واحتمالات النزاع.
5) أسهم انخراط دول الإقليم في سلاسل القيمة العالمية، المدعوم بالاستقرار الأمني، في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، مما يدل على أن الأمن الجماعي لا يقتصر تأثيره على الداخل الإقليمي بل يمتد إلى موقع الإقليم في الاقتصاد العالمي.
6) أدى تصاعد التنافس بين الولايات المتحدة والصين إلى زيادة الضغوط الاستراتيجية على دول الآسيان، مما قد يحد من استقلالية قرارها الأمني ويؤثر بشكل غير مباشر على استقرارها الاقتصادي مستقبلاً.
7) كشفت التهديدات غير التقليدية (مثل الأمن السيبراني والتغير المناخي) عن قصور المفهوم التقليدي للأمن الجماعي، مما يستدعي توسيعه ليشمل أبعاداً جديدة لضمان استدامة العلاقة بين الأمن والتنمية.

References:

أولاً: المصادر العربية

1) أحمد الجبوري. النظام الإقليمي والأمن الجماعي. دار الفكر، دمشق – سوريا، 2018.
2) إبراهيم الكعبي. الأمن والتنمية المستدامة. دار اليازوري، عمان – الأردن، 2020.
3) حسن الساعدي. "الأمن الجماعي وإدارة النزاعات". مجلة دراسات دولية، العدد 80، بغداد – العراق، 2022.
4) سعد بن عبدالله الحربي. "تأثير العولمة على مفهوم السيادة". مجلة العلوم السياسية، العدد 58، الرياض – السعودية، 2020.
5) علي عبد الكريم. التنمية والأمن في الدول النامية. دار دجلة، بغداد – العراق، 2019.
6) مازن الطائي. "الاستثمار والأمن الاقتصادي". مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 120، بغداد – العراق، 2021.
7) محمد حسين الزبيدي. الأمن الإقليمي والتحولات الدولية المعاصرة. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2021.
8) محمد عبدالسلام العربي. التعاون الإقليمي في آسيا. دار النهضة العربية، القاهرة – مصر، 2020.
9) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). تقرير التنمية البشرية 2022. الأمم المتحدة، نيويورك – الولايات المتحدة، 2022.
10) صندوق النقد الدولي (IMF). آفاق الاقتصاد العالمي 2023. واشنطن – الولايات المتحدة، 2023.
11) الأمم المتحدة. تقرير السلام والأمن الدولي 2021. نيويورك – الولايات المتحدة، 2021.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ثانياً: المصادر الأجنبية

1) Acharya, Amitav. The End of American World Order. Cambridge: Polity Press, UK, 2018.
2) Allman, Edward. Preventive Diplomacy in Asia. Cambridge University Press, UK, 2019.
3) Asian Development Bank. Asian Development Outlook 2024. Manila – Philippines, 2024.
4) Asian Development Bank. Asian Development Outlook 2024 (Update). Manila – Philippines, 2024.
5) ASEAN Secretariat. ASEAN Community Report 2021. Jakarta – Indonesia, 2021.
6) ASEAN Secretariat. ASEAN Free Trade Area Report. Jakarta – Indonesia, 2021.
7) ASEAN Secretariat. Treaty of Amity and Cooperation (TAC) Review. Jakarta – Indonesia, 2020.
8) Fravel, M. Taylor. Active Defense and Maritime Security in Asia. Princeton University Press, USA, 2020.
9) International Monetary Fund (IMF). World Economic Outlook 2023. Washington DC – USA, 2023.
10) Nye, Joseph. Soft Power: The Means to Success in World Politics. New York: PublicAffairs, USA, 2020.
11) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). World Investment Report 2023. Geneva – Switzerland, 2023.
12) World Bank. Global Economic Prospects 2024. Washington DC – USA, 2024.
13) World Bank. Global Investment Trends Monitor 2024. Washington DC – USA, 2024.
14) World Economic Forum. Global Risks Report 2023. Geneva – Switzerland, 2023.
15) World Economic Forum. Global Risks Report 2024. Geneva – Switzerland, 2024.
16) World Trade Organization (WTO). World Trade Report 2023. Geneva – Switzerland, 2023.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0